UAWC

إتحاد لجان العمل الزراعي

السِّياسات الزِّراعية
بينَ أزماتِ الواقعِ الإستراتيجي لمستقبلٍ من الأزمات!!

مركز بيسان للبحوث والإنماء

Bisan Center for Research and Development

إعداد: م. محمد نجم

بُنيت الخطة الإستراتيجية المرحلية لوزارة الزراعة على أساس ثلاثة محاور، لا يجوز التقليل من أهمية أيٍّ منها، ولا يجوز إلا أن توفى حقها من التخطيط والتحليل ووضع البرامج المستقبلية لمتابعتها، وهي: مشكلات القطاع الزراعي وسبل حلها، وواقع القطاع الزراعي من حيث الكم والكيف وسبل الحفاظ عليه وتطويره، والاقتصاد الزراعي كمدخل للتنمية الاقتصادية الوطنية.

ففي حين ركزت الخطة الحالية على حل بعض المشكلات، أغفلت التطرق إلى حلول بعضها الآخر، أما عن تطوير واقع القطاع الزراعي فهو ما لم تجب عنه الخطة بوضوح، وكان الاقتصاد الزراعي أقل المكونات حظاً بالدراسة والتحليل والتخطيط وإن كان أهمها!! عدا عن البعد التاريخي الاجتماعي للزراعة كمكون ثقافي ومعاشي للفلسطينيين، إضافة إلى أنماط تحقيق العمل الزراعي في الميدان والعلاقات الناتجة عن هذه الأنماط.

وفوق كل ذلك تتعامل الخطة مع المورد الأساس في تحقيق الزراعة، وكأنها معطى ثابت، مع أنه خاضع للتغيير يومياً، إن بسياسات الاستيطان والمصادرة، أو بالاستغلال غير الرشيد للأرض في مجالات غير زراعية، وكل ذلك يكلله أن التطرق لربط الأرض كقيمة وطنية سياسية، بقيمتها الاستعمالية كوسيلة إنتاج شاملة وزراعية بالأساس، هو أمر كان خارج وعي المخططين، الذين وقعوا في براثن البرمجة الناتجة عن سياسات التدريب حول التخطيط الإستراتيجي، واقتفاء أثره وفق نماذج جامدة وقوالب جاهزة ودون تطعيمها وتشذيبها لتتوافق مع المكون الفلسطيني الخاص.

ففي حين ركزت الخطة الحالية على حل بعض المشكلات، أغفلت التطرق إلى حلول بعضها الآخر، أما عن تطوير واقع القطاع الزراعي فهو ما لم تجب عنه الخطة بوضوح، وكان الاقتصاد الزراعي أقل المكونات حظاً بالدراسة والتحليل والتخطيط وإن كان أهمها!! عدا عن البعد التاريخي الاجتماعي للزراعة كمكون ثقافي ومعاشي للفلسطينيين، إضافة إلى أنماط تحقيق العمل الزراعي في الميدان والعلاقات الناتجة عن هذه الأنماط.

إن أهم المشكلات التي يعاني منها القطاع الزراعي، وهي المشكلات التي يفترض بالخطة الإستراتيجية أن تعمل على علاجها، هي:

١. الأرض المتاحة، والتغييرات التي تصيبها يومياً، وما هي قيمتها بالنسبة لعملية التحرر الوطني والتحرر من التبعية الاقتصادية للاحتلال.

٢. الفلاح الفلسطيني، وما طرأ عليه من تغيرات، وهل حقاً بات الفلاح الفلسطيني موجوداً، ورئيساً في التركيب الطبقي للمجتمع الفلسطيني، وما هي همومه ومشاكله مع الأرض والإنتاج والتسويق ... وغيرها من الهموم.

٣. العزلة الفلسطينية: لا نمتلك كفلسطينيين السيطرة على المعابر والحدود، ولا حتى نتمتع بحرية التنقل والوصول بين المحافظات، ولا ضمن المحافظة الواحدة، بل تفرض سلطات الاحتلال قيوداً على المزارعين تمنعهم جزئياً أو كلياً من الوصول بموجبها لأراضيهم الزراعية، كما تفرض شروطاً على تسويق فائض إنتاجهم خارج السوق المحلية.

٤. الاستيطان ومصادرة الأراضي: دأبت السلطات "الإسرائيلية" على بناء مستعمرات زراعية وعسكرية وسكنية ضمن المناطق الفلسطينية، حتى بلغت مساحة الأراضي الزراعية للمستعمرات العام ٢٠٠٤ أكثر من 60،000 دونم، واليوم تتوسع المستوطنات والأحياء الاستيطانية لتأكل الأرض والتراث والإنسان الفلسطيني مشكلةً تهديداً حقيقياً لمستقبل القطاع الزراعي، وهو هم دائم بالنسبة للاحتلال وبالنسبة للفلاح الفلسطيني معاً.

٥. انعدام السيطرة على مدخلات الإنتاج الزراعية: تسيطر سلطات الاحتلال على وصول المدخلات الزراعية للمزارع الفلسطيني من أسمدة، ومبيدات؛ عضويةً كانت أم كيماوية، ومواد، وماكينات، والأهم من ذلك كله أنها تتحكم بدخول البذور ووصولها للمزارع الفلسطيني. وهنا أغفلت الخطة عملية إنتاج المدخلات محلياً، وهو أمر ممكن في جوانب كثيرة.

٦. محدودية الأرض: تنشب اليوم حرب ضروس بين العمران والزراعة، ففي كل عام يقتطع العمران مساحات متزايدة من الأراضي الزراعية نظراً لمحدودية الأرض وزيادة عدد السكان وغياب التخطيط المركزي والتنسيق بين وزارة الحكم المحلي والزراعة.

٧. المياه والمصادر المائية: تعتمد الزراعة على الينابيع الطبيعية، وعلى آبار المياه الأرضية، وعلى مياه الأمطار. بالنسبة للينابيع، جف بعضها وانخفضت إنتاجية البعض الآخر، أما الآبار فمنها القديم المتهالك، ومنها الممنوع من الترميم "إسرائيلياً"، ومنها العشوائي غير القانوني. وتتفاوت جودة مياه الآبار بشدة، إلا أنها تتأثر سلباً بانخفاض معدلات الأمطار، أما الأمطار فانحباسها للسنوات السبع الماضية وتأخرها للعام الحالي يهدد القطاع الزراعي بآثار كارثية، في حين تشير التوقعات إلى المزيد من الجفاف خلال نصف القرن القادم كنتيجة متوقعة للتغيرات

المناخية العالمية.

٨. ضعف المردود الربحي لوحدة الأرض؛ حيث يؤدي ذلك للعزوف عن الزراعة التي باتت اليوم لا تشكل مصدراً آمناً للرزق للمزارعين، وأصبح ارتباط سبل عيش المزارعين بالزراعة ارتباطاً تكميلياً أكثر منه ارتباطاً أساسياً، نظراً لعجز الزراعة عن تأمين دخل كافٍ.

وزارة السياسات الزراعية الفلسطينية!

يطلق اسم وزارة السياسات الزراعية على تلك الجهة المنظمة للقطاع الزراعي والراعية له والمسؤولة عنه في عدد من الدول المتقدمة في المجال الزراعي، بينما يطلق اسم وزارة الزراعة على تلك الجهة لدينا في فلسطين، والفرق هو في دور الوزارة التطبيقي؛ بمعنى أن القطاع الزراعي يحتاج لوزارة سياسات زراعية تعمل ضمن مفهوم الخطة الزراعية للدولة، وتضع خططاً إستراتيجية، غابت سياسات الوزارات الفلسطينية كالاقتصاد، والسياحة والآثار، والأوقاف، ... وغيرها، في حين برزت وزارات السياسات التي تنبثق توجهات الوزارات فيها من التغيرات المحيطة ضمن الأمد القصير، فوزارة الزراعة -على سبيل المثال، بل وعلى سبيل الخصوص- تفاجئ المزارع والمجتمع ببناء الإستراتيجية على الواقع المتغير والتماشي معه بدلاً من تغيير الواقع والتأسيس لمستقبل واضح!! وهنا بيت القصيد؛ فالزراعة والمنتجات الزراعية في أكثر الدول إطلاقاً ليد السوق، ما زالت تتمتع بحماية الدولة ودعمها، في حين تروج الخطة لسياسة التأمينات الزراعية كمقدمة لتخلي الحكومة عن أي تعويض عن الكوارث الطبيعية. وهو أمر يزيد الكلفة على الفلاح، ويصب في جيب قطاع الخدمات، وإن كان يزيد أيضاً في عملية الجباية الحكومية التي باتت حلقة مركزية في نشاطها.

هذا ما يدفعنا للتساؤل: أين الدور الريادي لوزارة الزراعة في الاستجابة للحاجة الماسة للأنظمة والقوانين الحمائية للسوق المحلية وللمزارعين، لاسيما صغار المزارعين؟ أين دور الوزارة في أن تشكل رافعة لحقوق المزارعين في المجتمع أولئك الذين وجدت الوزارة لأجلهم قبل كل شيء، فلا معنى لقطاع زراعي دون مزارعين، ولا داعي لأن نكرر عشرات التجارب في الدول المختلفة التي همشت المزارعين ودعمت استثمارات كبار الرأسماليين متبعةً سياسة السوق المفتوحة وفقاً لنصائح البنك الدولي، ما عاد على تلك الدول بالويلات، وما هذه السياسة إلا كمن يعطي مفتاح الأمن الغذائي الوطني لكبار المستثمرين الذين قد لا تتجاوز نظرتهم الربح المادي، بعيداً عن حاجات الوطن والناس؟ هل حقاً يفترض بوزارة الزراعة أن تهمش صغار المزارعين وتتركهم بين حراب كبار تجار السوق؟ هل هذه السياسة صحيحة ومنطقية لشعب عانى الويلات وما زال بانتظار ما هو آت؟ لقد قلعت أشجار الزيتون لتبنى محلها مدينة، وثبت أننا لا نستطيع بناء المدن إلا بمساعدة الشركات الاستيطانية، فهل يوجد أكثر من خراب البيت باليد؟

يفترض بالخطة الإستراتيجية الآنية التي يتراوح عمرها بين ثلاثة وخمسة أعوام أن ترتبط بخطة أعم وأشمل بعيدة المدى تهدف لهدف محدد وواضح بعد ربع قرن من الزمن أو أكثر، ويفترض بالخطة الآنية أن ترتبط بتلك المستقبلية البعيدة، بحيث تشكل جزءاً لا يتجزأ منها كما يفترض بها أن تشكل امتداداً لخطة سابقة ترتكز عليها ارتكازاً كلياً، بما أننا نفترض أن كلتا الخطتين الآنيتين السابقة والحالية تندمجان ضمن الخطة الطويلة الأمد، التي قد تمتد لربع قرن أو حتى لنصف قرن من الزمن. هذا الأمر ليس واضحاً في الخطة الآنية الإستراتيجية لوزارة الزراعة الفلسطينية، التي تبدو كأنها امتداد لذاتها فقط، أما القول إنها ترتبط بالخطة الوطنية على طريق تأسيس الدولة فلا يغني عما سبق، بل يزيد من غموض المستقبل بالتوافق مع غموض مستقبل الدولة.

فالزراعة والمنتجات الزراعية في أكثر الدول إطلاقاً ليد السوق، ما زالت تتمتع بحماية الدولة ودعمها، في حين تروج الخطة لسياسة التأمينات الزراعية كمقدمة لتخلي الحكومة عن أي تعويض عن الكوارث الطبيعية. وهو أمر يزيد الكلفة على الفلاح، ويصب في جيب قطاع الخدمات، وإن كان يزيد أيضاً في عملية الجباية الحكومية التي باتت حلقة مركزية في نشاطها.

إن الخطة جاءت كاستجابة لقرار إداري عالي المستوى، بحيث تأتي ضمن سياسة تحضير البنى الفوقية من مؤسسات دولة، وأغفلت أن هذه البنى دون أعمدة وأساسات القطاع الإنتاجي ومنه الزراعة، لن تكون سوى هياكل كرتونية تتساقط مع أول هزة.

الغريب والمميز والفريد أن الخطة الإستراتيجية الحالية وفقاً لما جاء فيها من تفصيل -الصفحة الثامنة- انبثقت من رؤية هي الإطار الموجه والهدف العام الذي يسعى القطاع الزراعي إلى الوصول إليه، وتتابع الخطة موضحة أن الرؤية المستقبلية للزراعة الفلسطينية:

«زراعة مستدامة ذات جدوى وقادرة على تحقيق الأمن الغذائي والمنافسة محلياً وخارجياً عبر الاستخدام الأمثل للموارد كجزء من التنمية الشاملة، وتعزز ارتباط وسيادة الإنسان الفلسطيني على أرضه وموارده وصولاً إلى بناء الدولة».

الآن نتساءل: أين الهدف العام بحد ذاته الذي يتماشى مع

هذه الرؤية؟ وأين رسالة الخطة الإستراتيجية؟ ولماذا لم يتم تجسيد الهدف العام ولا الرسالة وتم الاكتفاء بالرؤية؟؟ هل لأن الرؤية حلم صعب التحقيق؟ أم لأن من مواصفات الهدف العام التي تميزه عن الرؤيا أنه ذكي (SMART-ER)، حيث يتصف الهدف الذكي/الصحيح دوناً عن الرؤية بكونه محدداً وقابلاً للقياس ويمكن تحقيقه، ومشتقاً بعلاقة قوية من موضوع الهدف ومحدداً بزمن، ويتمتع بإثارة ودافعية لتطبيقه، وأخيراً قابلاً للتوثيق، هذا ما يميز الهدف عن الرؤية، بالإضافة لأن أحداً لا يحاسب على الرؤية، فالمنهج العلمي يحاسب على الأهداف، وقبل المحاسبة وقياس الفشل والنجاح كيف سنبدأ دون وجود هدف للقياس عليه؟ ثم على ماذا سنستند بمؤشرات النجاح والفشل؟ باختصار: إن اتّباع منهجية الرؤية دوناً عن الهدف تعفي وزارة الزراعة الفلسطينية من المساءلة القائمة على أساس النجاح والفشل في الوصول إلى الأهداف المحددة لغياب الهدف العام، الذي يشتق منه الهدف المرحلي لكل خطة إستراتيجية على حدة، كما يعني ذلك بالضرورة أن تفسير العمل والمعنى يصبح أوسع، بالتالي قد يتشرذم العمل وتتفرق الجهود للوزارة والمؤسسات المعنية دون القدرة على الوصول للتكامل ودون الوصول لتضافر الجهود، لأن تضافر الجهود يكون لهدف محدد وهو ما غاب عن الخطة!

على الرغم من أن التقرير ربط الرؤية بمرتكزات تحقيق الرؤية ليحصرها بسبع نقاط، فإنه يبدو كأنما غاب عن الخطة الإستراتيجية، أن المرتكزات المذكورة لا بد من أن يتم بناؤها اعتماداً على تحليل الواقع وربط الواقع بالهدف العام أو الرؤية كما هو الحال لخطتنا الحالية، باختصار: تحدث تحليل الواقع الزراعي عن عجز القطاع الزراعي حالياً عن تأمين الأمن الغذائي الفلسطيني على سبيل المثال لا الحصر، في حين لا يتم التخطيط لآليات تأمين الأمن الغذائي الفلسطيني وفقاً للخطة الإستراتيجية، ولا حتى بشكل جزئي، كما يتحدث تحليل الواقع الزراعي عن اعتماد القطاع الزراعي بشكل شبه كامل على استيراد المدخلات الزراعية دون التطرق للحلول الإستراتيجية، ولا حتى لأثر ذلك بعيد الأمد على السيادة على الغذاء فلسطينياً، بما يضع مصداقية وفاعلية الخطة الإستراتيجية ككل على المحك، بل ويمهد لفشلها في تحقيق أي أهداف إستراتيجية.

يبدو أن تحليل الواقع الزراعي لم يكن كافياً حتى لمن صاغه ليرى أننا نهمش الاقتصاد من تخطيطنا المستقبلي، إذ لم يتطرق التحليل للاقتصاد الزراعي بشيء من الأهمية، مكتفياً بالحديث عن تدني الإنتاجية وذكر أرقام عامة عن القيمة المضافة وتكاليف الإنتاج، بعيداً عن الربط الاقتصادي المعمق لواقع الإنتاج والإنتاجية بالاقتصاد الفلسطيني، وبأثر القيمة المضافة على القطاع الزراعي والعاملين فيه، مع الإشارة لعدم ربط مشكلات الاقتصاد الزراعي المتعددة بمرتكزات الخطة الإستراتيجية ولا بمرتكزات تحقيق الرؤية. وعلى الرغم من أن التقرير أورد بيانات ترتبط بالاقتصاد الزراعي وأدائه، فإنه لا يوجد تخطيط اقتصادي حقيقي لمعالجة انخفاض نسبة العمالة الزراعية من ١٥,٩٪ في العام ٢٠٠٤، إلى ١٣,٤٪ في العام ٢٠٠٨ ومعالجة انخفاض نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨,١٪ العام ٢٠٠٧ مقارنة بـ ١٠,٣٪ العام ٢٠٠٤ وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والمفارقة أن هذه البيانات وردت في الخطة الإستراتيجية تحت عنوان «دور وأهمية الزراعة»!!

كما يبدو لواضع الخطة الإستراتيجية أن الوقت ما زال مبكراً على الحديث عن إطار قانوني متكامل ينظم القطاع الزراعي ويحمي صغار المزارعين ويمهد لنمو زراعي اعتماداً على اقتصاد زراعي قوي ومدروس، بل يكتفي بالإشارة لـ «عدم اكتمال الإطار القانوني ذي العلاقة بإدارة الموارد الزراعية وضعف تطبيق القوانين والتشريعات»، وهذا ما لا يجوز المرور عليه مرور الكرام، فحقوق المزارعين وتنظيم القطاع الزراعي بأنظمة وقوانين ضابطة، بالإضافة لسن قوانين لحماية السوق المحلية ولحماية القطاع الزراعي المحلي هي ضرورات كانت وما زالت وستبقى على قدر عالٍ من الأهمية، بل وعامل محدد لنجاح أية خطط وتحقيق أية إنجازات ضمن القطاع الزراعي، ولا بد من التركيز على أهمية تفعيل تطبيق الأنظمة والقوانين، ووضع آليات واضحة لذلك وعدم الاكتفاء بسنها.

يبدو أن تحليل الواقع الزراعي لم يكن كافياً حتى لمن صاغه ليرى أننا نهمش الاقتصاد من تخطيطنا المستقبلي. إذ لم يتطرق التحليل للاقتصاد الزراعي بشيء من الأهمية. مكتفياً بالحديث عن تدني الإنتاجية وذكر أرقام عامة عن القيمة المضافة وتكاليف الإنتاج. بعيداً عن الربط الاقتصادي المعمق لواقع الإنتاج والإنتاجية بالاقتصاد الفلسطيني. وبأثر القيمة المضافة على القطاع الزراعي والعاملين فيه. مع الإشارة لعدم ربط مشكلات الاقتصاد الزراعي المتعددة بمرتكزات الخطة الإستراتيجية ولا بمرتكزات تحقيق الرؤية.

وحتى عند ذكر الإطار القانوني للزراعة، فقد نص القانون على ضرورة إنشاء بنك زراعي يحدد بقانون، وحتى الآن لم ينشأ هذا البنك، ولم يسن القانون، كما أن اللوائح التنفيذية للقانون العام للزراعة لم ترَ النور، وهذا مؤشر قوي على قلة اهتمام الحكومة بالزراعة.

الاقتصاد الزراعي الفلسطيني بخير، لا نعلم كم بلغت نسب نموه ربما – ٥٪ ولكنه بخير، ولا نعلم حقيقةً كيف سيكون أثر ودور الاقتصاد الزراعي الفلسطيني في الاقتصاد

الفلسطيني ككل بنهاية الخطة الإستراتيجية الحالية ربما أيضاً – ٥٪، لا نعلم كيف سنربط الاقتصاد الزراعي بالأمن الغذائي الفلسطيني ككل، ولكن يبدو أن مؤشرات تناقص أعداد الماعز والأغنام والدجاج اللاحم بنسبة

> يبدو أن هذه المؤشرات غير كافية لكي تأخذ الخطة الإستراتيجية بعين الاعتبار أن هذا التناقص يهدد الأمن الغذائي الفلسطيني ككل، أو حتى قد يدمره. كما أن هذا التناقص سيمتد أثره لينال من أهمية وأثر القطاع الزراعي من المنظور الاقتصادي العام على الاقتصاد الفلسطيني

٪19.2 و٪15.1 و٪17.4 على التوالي، وتناقص إنتاج لحوم الأغنام والماعز والدجاج والأسماك بالنسب التالية على التوالي ٪16.9، ٪18.9، ٪17.5، ٪٩,٨، وكذلك تناقص إنتاج العسل بنسبة ٣٢٪ للعام ٢٠٠٨، مقارنة بالعام ٢٠٠٤، يبدو أن هذه المؤشرات غير كافية لكي تأخذ الخطة الإستراتيجية بعين الاعتبار أن هذا التناقص يهدد الأمن الغذائي الفلسطيني ككل، أو حتى قد يدمره، كما أن هذا التناقص سيمتد أثره لينال من أهمية وأثر القطاع الزراعي من المنظور الاقتصادي العام على الاقتصاد الفلسطيني، كما ينذر هذا التناقص بأن ارتفاع أسعار المنتوجات الزراعية السابقة الذكر سيرتبط بنقص العرض وليس بالزيادة الطبيعية للطلب، التي ترتبط بزيادة السكان كعدد، بالإضافة إلى زيادة رفاهية السكان وفقاً للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة والقادمة. باختصار، إذا لم يتم التعامل مع القطاع الزراعي على أنه رافعة الاقتصاد الفلسطيني، وإذا لم يتم العمل على تطوير الاقتصاد الزراعي كمدخل للاستقلال الاقتصادي، فإننا نتجه إلى كارثة اقتصادية.

من الأقوال المأثورة لخبراء الاقتصاد الزراعي: «الزراعة دائماً جائعة للمال»، وهو طبعاً ما يعبر عن الحاجة الماسة للمال في تطوير الزراعة على مختلف الأصعدة، وعلى المستويات كافة، ولا بد من وضع خطة إستراتيجية للتمويل الزراعي أيضاً على مختلف المستويات، وبخاصة لصغار المزارعين، الذين فرادى لا يمكن أن يتماشوا مع الزراعة الحديثة، وهم بحاجة ماسة لتنظيمهم ضمن هيكليات زراعية أكبر، وليسوا بحاجة لأن يتم تحويلهم لعمال من خلال الاستثمار الزراعي لكبرى الشركات المحلية والأجنبية، ستتوجه وزارة الزراعة باتجاه تشجيع الاستثمار ضمن القطاع الزراعي، وهو توجه بحد ذاته إيجابي، شرط أن يتم دعم صغار المزارعين للحفاظ عليهم، وشرط أن يتم توجيه الاستثمار الزراعي ضمن القطاع الزراعي لتغطية الفجوات المتعلقة بالمدخلات الزراعية والحاجة الماسة لتوفيرها محلياً.

غابت عن الخطة الإستراتيجية الحالية آليات واضحة وأنشطة محددة تنسجم مع إطار أوسع باتجاه التعامل مع الكوارث الطبيعية من جهة، وآثار التغير المناخي المرتقبة من جهة ثانية، ودور الظروف المناخية الحالية في إفشال الزراعة وإضعاف القطاع الزراعي، حيث يرزح القطاع الزراعي الفلسطيني تحت وطأة ما سبق وباستبعاد التخطيط الإستراتيجي للتعامل مع هذه القضايا لا يبقى لنا سوى الدعاء لبقاء القطاع الزراعي ككل. نحن ندعو وزارة الزراعة إلى تبني سياسات واضحة للتعامل مع الكوارث الطبيعية قبل حصولها، بل وندعو للاستماع أكثر للمزارعين تحت وطأة هذه الكوارث، لما لذلك من أثر في تعزيز القطاع الزراعي واستمراريته.

أما بالنسبة للحرب الدائرة اليوم بين الزراعة والعمران التي تؤدي سنوياً لخسارة مئات الدونمات الزراعية وخروجها من الاستخدام الزراعي، والأثر الإستراتيجي لذلك على قطاع الزراعة ككل، فلا يبدو أن الخطة الإستراتيجية تعتبر هذا الأمر مهماً، ولا يستحق هذا الأمر أكثر من مجرد المرور عليه دون ذكر أية بيانات تتعلق بذلك، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن الأراضي المزروعة أكثر من الأراضي الزراعية سنوياً، فإن هذا يعني بالضرورة أننا نخسر من الإنتاج الزراعي أكثر مما نخسر من الأراضي الزراعية سنوياً! باستمرار الحال على ما هو عليه، سنخسر الأثر الاقتصادي للقطاع الزراعي تدريجياً وصولاً لما لا يحمد عقباه.

> غابت عن الخطة الإستراتيجية الحالية آليات واضحة وأنشطة محددة تنسجم مع إطار أوسع باتجاه التعامل مع الكوارث الطبيعية من جهة، وآثار التغير المناخي المرتقبة من جهة ثانية، ودور الظروف المناخية الحالية في إفشال الزراعة وإضعاف القطاع الزراعي

أما بالنسبة لتنفيذ الخطة الإستراتيجية الحالية، فأرغب بالاقتباس مما نشره المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار «بكدار»، واصفاً تنفيذ الخطة الإستراتيجية السابقة والالتزام بما جاء بها «ولدى استعراض الخطة متوسطة المدى ٢٠٠٦-٢٠٠٨ نجد أنها تشمل على (٣٨) مشروعاً زراعياً من (٥٤٦) مشروعاً تشكل مشاريع الخطة، وهذا يشكل ٧٪ من مجموع مشاريع الخطة، وتبلغ موازنة تلك المشاريع (٢٤٠) مليون دولار، وهذا يشكل ٣,٣٪ من مجموع موازنة الخطة البالغة (٧٢٢٥) مليون دولار، ولكن عند استعراض المشاريع نجد أن المشروع الأساسي ذا العلاقة بالتامين الزراعي وتبلغ موازنته (٥٠) مليون دولار، بالإضافة إلى مشروع إنشاء صندوق تمويل بـ

(٢٠) مليون دولار، وتطوير الأغوار بـ (٥٧) مليون، وكذلك مشاريع إعادة تأهيل القطاع الزراعي والمساعدات الطارئة وتبلغ موازنتها (٢٥) مليون دولار، فإنه لم ينجز منها أي شيء، وتشكل موازنات هذه المشاريع أكثر من ٥٠٪ من الموازنة الكلية للمشاريع الزراعية» ولن نعلق على ما سبق بأكثر من: لماذا؟؟ ولك عزيزي القارئ أن تضع الأسئلة التي تشاء بعد «لماذا».

تنتهي خطة القطاع الزراعي الفلسطيني إلى مجموعة من الأهداف الإستراتيجية للقطاع الزراعي في المرحلة القادمة اعتماداً على مجموعة كبيرة من الأهداف مروراً بإستراتيجيات المياه والبيئة والإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والسياسات الزراعية للعام ١٩٩٩! ومجموعة كبيرة أخرى من الخطط السابقة والقادمة، ولكن عندما وصلنا لصلب الموضوع ضاعت البوصلة ليفاجأ قارئ الخطة الإستراتيجية بالنتائج المتوقعة تحت عنوان الأهداف الإستراتيجية للقطاع الزراعي. نعم، وبعد الاطلاع والتدقيق في أكثر من ٢٥ صفحة من التقرير، نفاجأ بهذا الخطأ الفادح، بل ويذهب التقرير في صفحتين من سبع نقاط لبحث النتائج المتوقعة وتحليلها وتمحيصها منتهياً بإقامة الدولة!!

النصف الأخير من الخطة يعطينا أخيراً خلاصة القول ولب المطلوب، كل ما نرجوه هو أن يطبق ما جاء في الخطة الإستراتيجية الحالية، وإن استمر تطبيقه في الخطة الحالية والخطة القادمة فلا مانع! نعم ما جاء يرقى لهذا المستوى وإن كان كثيراً ما يخرج على منطق مسار الأمور كافتراض أن دعم مدخلات الإنتاج للمزارعين قد يؤدي لحل مشكلة المدخلات الزراعية، عوضاً عن التوجه لتوفيرها من خلال الإنتاج المحلي، وغير ذلك من الأمثلة، ومع ذلك نقول ما زال المطروح هنا بنّاءً وينسجم مع حاجات الواقع الفلسطيني ونتمنى من الخطة الإستراتيجية بعد القادمة أن تأتي بخطوات جديدة لتحقيق الهدف العام بعد الإتيان على ذكره.

كان يفترض بالخطة الإستراتيجية الاهتمام بمأسسة القطاع الزراعي بما يضمن استمراريته ونموه، من خلال تضافر جهود التعاونيات الزراعية الفاعلة مع مراكز الأبحاث التطبيقية، وأية هيكليات قانونية قائمة أو بحاجة لأن تقام، لتكون عماد القطاع الزراعي ومحركاً لنموه. أما نتائج تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، وإن كانت بحاجة للمزيد من التفصيل، إلا أنها تصلح لاستخدامها كأرضية للخطة الإستراتيجية الحالية، بدلاً من ذكرها كمرفق للخطة، وهو ما يدعو إلى التساؤل عن سبب القيام بهذا التحليل بطريقة غير معمقة، وعن سبب عدم الأخذ بمخرجات التحليل كأساس للتخطيط الاستراتيجي للقطاع الزراعي الفلسطيني.

وحتى القطاع التعاوني لم يُشر إليه في الخطة كمحور اهتمام، مع أن النسبة الأكبر من التعاونيات في فلسطين هي تعاونيات زراعية أو ريفية، كما أن الخطة لم تُشر إلى جوانب إعادة هيكلة هذا القطاع، مع أنها بحكم القانون المتقادم للتعاون هي عضو أصيل في مجلس التعاون الأعلى.

في النهاية، تنتهي الخطة الإستراتيجية إلى المؤشرات التي ستعتمد لتقييم العمل، وجاءت المؤشرات ضعيفة وغير معبرة مع ذكر أنها مؤشرات عامة سيتم استكمالها لاحقاً.

الآن نتساءل عن الأثر المتوقع للخطة الإستراتيجية الحالية على القطاع الزراعي، وهل ستتمكن من عكس توجهات المؤشرات الحالية السلبية لأداء وحجم وتوجهات القطاع الزراعي الفلسطيني؟ في الحقيقة ما لم تضطلع وزارة الزراعة الفلسطينية بدور حقيقي يوجه ويسوس القطاع الزراعي، فإن ذلك لن يحدث، بل سنلتقي بمقال جديد بعد ثلاثة أعوام دون أن يتغير في أداء القطاع الزراعي شيء.

نحن نحتاج اليوم، وقبل فوات الأوان، للدور السائس للقطاع الزراعي والمبني على تحليل معمق للواقع الحالي، والمستند إلى تغيرات واضحة لبيانات أداء القطاع الزراعي الذي أيضاً يحقق أهدافاً واضحة ضمن مؤشرات واضحة، يمكن من خلالها تقييم الأداء للخطة الإستراتيجية وللقطاع الزراعي.

كان يفترض بالخطة الإستراتيجية الاهتمام بمأسسة القطاع الزراعي بما يضمن استمراريته ونموه. من خلال تضافر جهود التعاونيات الزراعية الفاعلة مع مراكز الأبحاث التطبيقية. وأية هيكليات قانونية قائمة أو بحاجة لأن تقام. لتكون عماد القطاع الزراعي ومحركاً لنموه.

إننا، وباختصار، أمام حكومة تكره كلمة «دعم»؛ سواء أكان ذلك في قطاع منتج كالزراعة أم في أسعار الحاجيات الأساسية للمواطنين، وهي لا تشعر أنها تدير منطقة محتلة، لا مجال لقوانين السوق أن تسود فيها، وعلى الرغم من ذلك، تطلق الحبل على الغارب للسوق وفوضاها وتقلباتها، دون تدخل منها، الأمر الذي يعني أننا أمام حكومة، تتبنى أجندة المانحين والبنك الدولي، ولا تشعر أن هناك أولويات أخرى أهم يريدها الشعب الفلسطيني ويطالب بها.

حتى دور الحكومة كموجه قيمي نحو الإنتاج وتعزيزه وتعزيز الاستقلال الوطني، لا نجد له أثر في الإعلام أو في السياسات المتبعة.

لقد أنجزت وزارة الزراعة خطة وفق المطلوب منها بناءً على توجه الحكومة نحو بناء الدولة، وأين تبنى الدولة، على الأرض أم على أوراق مقترحات التمويل الأجنبي؟

هذه الورقة أعدت وقدمت ضمن مشروع
"المناطق الصناعية المشتركة"

2010

بتنفيذ من:

مركز بيسان للبحوث والإنماء

بدعم من: